الأنوار
الخميس 26 حزيران 2008 العدد 16848
14

شحادة: برنامج تراخيص هيئة الاتصالات يشمل خدمات «الحزمة العريضة»

قال رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، إن القانون ٤٣١ يدعو الى تحرير قطاع الاتصالات كله، وعملاً به، أعدت «الهيئة المنظمة للاتصالات» برنامجاً للترخيص، يشمل الترخيص لمقدمي خدمات «حزمة عريضة» (Broadband) بديلين، بالاضافة الى شركة «اتصالات لبنان» (ليبان تيليكوم) المزمع تأسيسها في إطار تحرير قطاع الاتصالات في لبنان.

ولدى مشاركته، عصر أمس الأول، في مؤتمر «ليبانون أوبورتشينيتز» السنوي السادس، المنعقد في قصر المؤتمرات في الضبيه تحت عنوان «فرص الأعمال في لبنان»، برعاية رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، أوضح الدكتور شحادة أن فتح السوق أمام مقدمي خدمات جدد هو أمر مطلوب بموجب القانون، وهو شرط لتحقيق النمو والتنمية لخدمات الاتصالات، كما يتضح من التجارب الناجحة للبلدان التي سبقتنا في تحرير السوق، فضلاً عن كونه شرطاً ضرورياً لتقديم أفضل الخدمات بأجود نوعية وأدنى الأسعار الممكنة.

وكان الدكتور شحادة يقدم مداخلة في سياق ورشة عمل حول «أعمال المعرفة (البنية التحتية/ التنظيم والترخيص)»، وتحديداً في جلسة عن «جهوز الحزمة العريضة» (Broadband Readiness)، وتناولت على وجه الخصوص الأطر التنظيمية والقانونية، اتجاهات البنية التحتية، اتجاهات نماذج الأعمال، نمو قطاع الانترنت، وحالات واقعية من حول العالم.

وتحت عنوان «التنظيم والترخيص»، كانت كلمة الدكتور شحادة، الذي قال إن «الهيئة المنظمة للاتصالات» قد اقترحت برنامجاً لتحرير قطاع الاتصالات وطرحته للتشاور العام، ينص على فتح باب تراخيص النفاذ دون تحديد سقف لعدد هذه التراخيص، باستثناء تلك التي تتطلب ترددات، وحيث يكون الحد من الترددات القيد المادي الوحيد على العدد النهائي كون الترددات موارد محدودة ونادرة.

أما بالنسبة لمنح تراخيص تجيز بناء بنية تحتية على المستوى الوطني، فقد أضاف الدكتور شحادة أن الهيئة قد قررت منح عدد محدود من التراخيص لمقدمي خدمات جدد للاستثمار في البنية التحتية الجديدة لخدمات البيانات الدولية وخدمات «الحزمة العريضة» الوطنية، وذلك تطبيقاً لما نص عليه قانون الاتصالات من تشجيع للاستثمار عبر فتح السوق ومنح تراخيص وإدخال مشغلين جدد ذوي امكانيات وخبرات عالمية مشهود لها.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"